

“الموت للجيش الإسرائيلي”: دعوة لتفكيك المساءلة عن الجرائم في غزة

في يوم السبت، 28 يونيو 2025، قاد الثنائي البنك بوب فيلان هتافات “الموت للجيش الإسرائيلي” خلال أدائهم في مهرجان غلاستونبرى. أثارت هذه الهتافات إدانة واسعة من سياسيين وجماعات ضغط مؤيدة لإسرائيل، الذين وصفوها بأنها تحريض على العنف. ومع ذلك، فإن هذا التفسير يسيء تمثيل نية الهاتف. تؤكد هذه المقالة أن الهاتف يجب أن يفهم كمطلب مشروع وملح أخلاقياً لتفكيك جيش الدفاع الإسرائيلي كمؤسسة، ومحاسبة الأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والأفعال التي قد ترقى إلى الإبادة الجماعية، وفقاً للقانون الدولي.

حجم وطبيعة الفظائع

حجم الدمار وخسائر الأرواح في غزة منذ 7 أكتوبر 2023 هائل. أفادت وزارة الصحة في غزة بأكثر من 62,000 حالة وفاة مباشرة مؤكدة، بينما تقدر التقديرات الأوسع عدد الضحايا الإجمالي بنحو 500,000 عند احتساب الوفيات غير المباشرة الناتجة عن الماجعة، انهيار الرعاية الصحية، والأفراد غير المحاسبين الذين قد يكونون مدفونين تحت الأنقاض. توقعت دراسة نشرتها لانسيت في عام 2024 ما يصل إلى 186,000 وفاة غير مباشرة، وأبرزت أبحاث هارفارد فقدان 377,000 شخص. تشير بيانات السياسة الإسرائيلية التي تتحدث عن خطط لنقل 1.8 مليون من سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون قبل الحرب إلى تقليص جذري في عدد السكان. تُظهر بيانات الأقمار الصناعية (ستاتيستا، يونيو 2025) أن 70% من المباني تضررت أو دُمرت، مع 75% غير صالحة للسكن ونصفها تحول إلى أنقاض. إن تدمير البنية التحتية - بما في ذلك المستشفيات ومراقب المياه وأنظمة الصرف الصحي - إلى جانبإصابة 25,000 فرد بتشوهات، معظمهم من الأطفال، يحقق معايير متعددة بمحض اتفاقية الإبادة الجماعية: القتل الجماعي، التسبب في أذى جسيم، تدمير ظروف الحياة الأساسية، منع الولادات من خلال الانهيارات البيئي والطبيعي، والتهجير القسري.

تنتج هذه النتائج عن سياسات متعمدة من الحكومة الإسرائيلية. أشرف رئيس الوزراء نتنياهو على العمليات العسكرية؛ عرقل وزير المالية سموترنيتش المساعدات الإنسانية؛ بدأ وزير الدفاع غالانت حصار “الحيوانات البشرية”؛ ودعم وزير الخارجية كاتس تدابير مدمرة. لم يقتصر دور الجيش الإسرائيلي على تنفيذ الأوامر، بل احتفل بأفعاله. كشفت تحقيقات هارتس وفاثوم عن وحدات العمليات النفسية في الجيش الإسرائيلي التي تنشر محتوى بصري لضحايا فلسطينيين مع تعليقات مهينة عبر قنوات غير رسمية. تعكس هذه الأفعال ثقافة منهجية من الإفلات من العقاب والعنف، وليس سوء سلوك منعزل.

تفسير الهاتف: مطلب سياسي وقانوني

الهاتف “الموت للجيش الإسرائيلي”， الذي ردده حشد كبير في غلاستونبرى، ليس دعوة حرفية للعنف ضد الجنود الأفراد. بل يعبر عن مطلب بتفكيك مؤسسة انخرطت بشكل منهجي في سلوك ينتهك القانون الإنساني الدولي. يتماشى هذا التفسير مع سوابق تاريخية، مثل قرار الحلفاء بتفكيك الوهربماخت النازي بعد الحرب العالمية الثانية.

ليست دعوات تفكك الجيش المتورطة في فظائع جماعية جديدة. يرمز هذا الهاتف إلى الضرورة الأخلاقية والقانونية لإنهاء القدرة العملية للجيش الإسرائيلي ومحاسبة الأفراد الذين يتحملون المسؤلية الفردية عن الانتهاكات - بما في ذلك القادة العسكريون، والقادة السياسيون، والجنود الذين شاركوا أو مكثوا من الأفعال غير القانونية. إنه رفض سياسي ورمزي لقوة عسكرية تعمل، كما هي مكونة حالياً، خارج حدود القانونية والإنسانية.

السياق القانوني: احتلال، وليس حرباً

تسمح المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بالدفاع عن النفس ردًا على هجمات مسلحة من دول، وهي مادة لا تُنطبق هنا. لا تعترف إسرائيل أو معظم المجتمع الدولي بغزة كدولة ذات سيادة، وتعتبر حماس فاعلاً غير حكومي. بموجب القانون الدولي، تظل إسرائيل القوة المحتلة في غزة، ملزمة باتفاقية جنيف الرابعة (1949)، التي تحذر من استخدام القوة العسكرية ضد السكان المحتلين.

الأعمال العسكرية مثل الحصار، القصف، واستهداف البنية التحتية المدنية تخرج عن نطاق الشرطة المشروعة بموجب المادة 27 من الاتفاقية. يُظهر حجم الرد - 500,000 وفاة مقدرة في غزة مقابل 1,200 ضحية إسرائيلية في 7 أكتوبر 2023 - استخداماً غير مناسب وغير قانوني للقوة. يعزز هذا السياق الادعاء بأن سلوك إسرائيل لا يفي بالعتبة القانونية للدفاع عن النفس، بل يشكل احتلالاً غير قانوني وأفعلاً محتملاً للإبادة الجماعية.

السباق التاريخية: نورمبرغ والمسؤولية الفردية

أسستمحاكمات نورمبرغ أن طاعة الأوامر لا تعفي الأفراد من المسؤولية عن جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية. تؤكد ميثاق لندن ومبدأ نورمبرغ الرابع الالتزام برفض الأوامر غير القانونية. تدعم هذه المبادئ الأكواخ العسكرية عالمياً، بما في ذلك الإطار الأخلاقي للجيش الإسرائيلي، الذي يتطلب من الجنود رفض الأوامر غير القانونية.

تُظهر وثائق نشرها المحامي الدولي إيتاي إيشتاين أوامر من المشرعين الإسرائيليين بدمير البنية التحتية المدنية وحرمان السكان من الضروريات، وهي توجيهات غير قانونية بوضوح. تنفيذ الجيش الإسرائيلي لهذه السياسات - إلى جانب التباكي والخطاب الاحتفالي على وسائل التواصل الاجتماعي - يُظهر مشاركة واعية ومتعمدة. تُشبه هذه الأفعال الجرائم التي عوقب عليها بعد الحرب العالمية الثانية وتؤكد على ضرورة المساءلة الفردية.

الضرورة الأخلاقية للفحص

على الرغم من التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في يناير 2024 والتحقيق الجاري من قبل المحكمة الجنائية الدولية، فشلت الآليات الدولية حتى الآن في منع المعاناة الجماعية. يتطلب عدد الضحايا المقدر والدمار في غزة إجراءً حاسماً: تفكيك الجيش الإسرائيلي كما هو موجود حالياً ومحاكمة الأفراد على جميع المستويات الذين ارتكبوا الجرائم أو سهلوا ارتكابها.

هذه ليست دعوة للانتقام بل للعدالة. تفكيك مؤسسة تسهل جرائم الحرب سيؤكّد النظام القانوني الدولي ويردع الفظائع المستقبلية. تؤكد الثقافة الداخلية للجيش الإسرائيلي - كما يتضح من الاحتفالات العامة بالدمار - على الحاجة الملحة لتفكيك المؤسسة وإعادة تشكيلها وفقاً للمعايير القانونية والأخلاقية.

معالجة النفاق في المعايير الخطابية

إن وصف هتاف غلاستونبري بالتحريض، بينما يتم التسامح مع خطاب الكراهية الأكثر وضوحاً من قبل المسؤولين والمواطنين الإسرائيليين، يكشف عن معيار مزدوج. منذ عام 2021 على الأقل، خلال مسيرات يوم القدس، ردت حشود بما في ذلك شخصيات حكومية مثل إيتamar بن غفير هتاف "الموت للعرب"، وهو شعار يصاحبه اعتداءات جسدية على الفلسطينيين. تعتبر هذه التعبيرات عن الكراهية العرقية طبيعية إلى حد كبير في الخطاب العام الإسرائيلي.

في المقابل، يستهدف هتاف غلامستونبرى مؤسسة عسكرية، وليس مجموعة عرقية أو دينية، ويدعو إلى تفكيكها بسبب تورطها في فظائع جماعية. إن الخلط بين هذا وتحريض على العنف هو تحريف لمحتواه ونيته مع تجاهل الخطاب الأكثر وضوحاً وخطورة الذي يتسامح معه في أماكن أخرى.

توقع الحجج المضادة

قد يجادل البعض بأن تصرفات إسرائيل هي ردود دفاعية على هجمات حماس. ومع ذلك، بموجب القانون الدولي، لا يحق للقوى المحتلة استدعاء الدفاع عن النفس بنفس الطريقة التي تفعلها الدول ذات السيادة. إن التأثير غير المناسب، استهداف المدنيين، والاحتفال المؤثر بالعنف يبطلان ادعاءات الدفاع المشروع.

قد يحذر آخرون من عدم الاستقرار السياسي الناتج عن تفكيك الجيش الإسرائيلي. لكن التاريخ يظهر أن التسامح مع الإفلات من العقاب يؤدي إلى عدم استقرار أعمق وفظائع إضافية. كما في الاستجابة المتأخرة للحلفاء للهولوكوست، فإن عدم التحرك في مواجهة الإبادة الجماعية يصبح فشلاً أخلاقياً وتاريخياً.

الخاتمة

تمثل الأحداث في غزة واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية والقانونية في القرن الحادي والعشرين. مع ما يُقدر بنحو 500,000 وفاة، عبرت عمليات الجيش الإسرائيلي - المصرح بها من قادة مثل نتنياهو، سموتریتش، غالانت، وكاتس - إلى منطقة الفظائع المنهجية. يجب فهم هتاف "الموت للجيش الإسرائيلي" ليس كدعوة للعنف، بل كطلب سياسي وقانوني لتفكيك مؤسسة عسكرية متورطة في جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

يجب على المجتمع الدولي التصرف بحزم؛ تفكيك الجيش الإسرائيلي في شكله الحالي ومحاسبة جميع الأفراد، من القادة إلى السياسيين، الذين يتحملون مسؤولية واضحة عن هذه الجرائم. سيعيد ذلك تأكيد مبدأ أن أي قوة عسكرية لا يمكن أن تعمل دون عقاب، وسيؤكّد إرث نورمبرغ، حيث سادت العدالة ليس من خلال الصمت، بل من خلال المساءلة.